المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: تأثير مراكز الأبحاث في السياسة الأمريكية اتجاه افريقيا
اسم الكاتب: أ.د. مهند عبد الواحد كاظم، رندة علوان حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6690
تاريخ الاسترداد: 2026/04/16 04:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تأثير مراكز الأبحاث في السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا

أ.د. مهند عبد الواحد كاظم
الجامعة المستنصرية –كلية العلوم السياسية
dr.muhand1977@uomustansiriyah.edu.iq

رندة علوان حسين
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية
randa001199@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى توضيح تأثير مراكز الأبحاث الامريكية في السياسة الامريكية التي تقوم بها اتجاه قضايا القارة الافريقية من خلال الدراسات والتحليلات وجمع المعلومات ورفدها وتقديمها للإدارة الأمريكية التي بدورها تختصر لصانع القرار السياسي مزيدا من الوقت والجهد. فتلك المراكز تعمل على طرح التوصيات التي يقدمها خبراؤها لإيجاد الحلول لكل قضية تخص دول القارة، فضلًا عن المؤتمرات واللقاءات والندوات التي تناقشها وتحقق خطوه البداية للسيطرة على دول القارة.

بدأ اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بدول القارة الافريقية منذ العقد الثامن من القرن العشرين لمواجهة المنافس السوفيتي على القارة آنذاك. وبعد انتهاء الحرب الباردة احتلت القارة الافريقية موقع متقدم لدى مراكز الابحاث الامريكية اذ تجلى ذلك في اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بالقارة بعد عدة زيارات لرؤساء أمريكيين كالرئيسين باراك اوباما وجو بايدن. وحملت تلك الزيارات مؤشر تأكيد اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بالقارة وقيام مراكز الابحاث بتوصيات للتوجه نحو استراتيجية جديدة مدروسة من قبلها في مواجهة القوى المنافسة ولا سيما الصين وروسيا والهند وتركيا وايران واسرائيل فضلاً عن تأثيرها الواضح في رسم السياسة الامريكية لمواجهة التحديات التي تواجهه دول القارة سواء على المستوى الاقتصادي ام الجيوبولوتيكي والتي وتتبعها الولايات المتحدة الامريكية وتصب في تحقيق المصالح.

الكلمات المفتاحية: مراكز الأبحاث الامريكية، التوجهات الامريكية، القوى المنافسة.

تاريخ الاستلام ٨/٤/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: ٨/٧/ ٢٠٢٤	تاريخ النشر: ١/٩/ ٢٠٢٤

The influence of research centers on American policy towards Africa

Prof. Dr. Muhannad Abdul Wahid Kazim
dr.muhand1977@uomustansiriyah.edu.iq

Randa Alwan Hussein
randa001199@gmail.com

Al- Mustansiriya University / Colleg Political Science

Abstract:

This study aims to clarify the impact of American research centers on American policy towards African issues through studies, analyses, information gathering, and providing it

to the American administration, which in turn saves the political decision-maker more time and effort. These centers work to put forward recommendations provided by their experts to find solutions to every issue related to the countries of the continent, in addition to the conferences, meetings and seminars that discuss them and achieve the initial step to control the countries of the continent. The United States of America's interest in the countries of the African continent began in the eighth decade of the twentieth century to confront the Soviet competitor on the continent at that time. After the end of the Cold War, the African continent occupied an advanced position among American research centers, as was evident in the United States' interest in the continent after several visits by American presidents such as Presidents Barack Obama and Joe Biden. These visits carried an indication of the United States' interest in the continent and the recommendations of research centers to move towards a new strategy studied by it in confronting competing powers, especially China, Russia, India, Turkey, Iran and Israel, in addition to their clear influence in shaping American policy to confront the challenges facing the countries of the continent, whether on the economic or geopolitical level, which the United States of America follows and serves to achieve interests.
Keywords: American Research Centers, American Orientation, Competitive Powers.

المقدمة :

تمارس مراكز الأبحاث الأمريكية دورًا بارزًا في مخرجات السياسة الأمريكية ليس على الصعيد المحلي، بل وكذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فمن خلال الدراسات والتحليلات التي تقوم بها هذه المراكز للقضايا الدولية تختصر على صانع القرار الكثير من الجهد والبحث، فضلًا عن التوصيات التي يقدمها خبراء المراكز للتعامل مع هذه القضايا، فضلًا عن إجراء اللقاءات وعقد المؤتمرات والندوات التي تتناقش القضايا المهمة.

وتقع القارة الإفريقية ضمن اهتمامات الباحثين والخبراء العاملين في مراكز الأبحاث الأمريكية، وكذلك صانع القرار الأمريكي، فتأثير مراكز الأبحاث كان واضحًا في التوجهات الأمريكية اتجاه القارة سواء أكان هذا التوجه اتجاه القضايا الإفريقية والأزمات أم اتجاه القوى الإقليمية والدولية المتنافسة فيها، كالصين، روسيا، تركيا وإيران.

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في التسليط الضوء على تأثير مراكز الأبحاث الامريكية اتجاه دول القارة الافريقية بطرح الوسائل والتوصيات التي تتبعها الولايات المتحدة الامريكية باستخدام استراتيجية جديدة في مواجهة

القوى المنافسة وتضمن تحقيق المصالح الامريكية العليا في القارة وضمان الامداد النفطي وشريك تجاري مهم.

اشكالية البحث :

تنطلق اشكالية البحث في ان توجهات مراكز الأبحاث الامريكية ورفد الادارة الامريكية في أتباع سياسة لمواجهة التحديات لقضايا دول القارة.

ومن منطلق هذه الاشكالية تطرح تساؤلات عدة:

١. هل تؤثر مراكز الأبحاث الامريكية على الادارة الامريكية وضمان توازنها العالمي والمنافس من قبل الدول الدولية والاقليمية على القارة.
٢. هل ساعدت مراكز الأبحاث الامريكية وبالتخطيط والدراسات والتحليلات لأتباع وسائل تتخذها الادارة الامريكية اتجاه قضايا دول القارة.

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: إنّ السياسة الأمريكية اتجاه افريقيا تعمل على زيادة الادراك والرؤى والتخطيط والاستراتيجي، لتنفيذ السياسة الأمريكية في القارة الأفريقية، وهذا ما تقوم به مراكز الأبحاث والفكر، فهي تُسهم في توجيه دوائر صنع القرار نحو تبني سياسات محددة اتجاه حركة التفاعلات ورسم ملامح السياسة الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية.

منهجية البحث

من اجل أثبات فرضية الدراسة ودراسة معطيات تأثير مراكز الأبحاث الامريكية في السياسة الامريكية لقضايا دول القارة اعتمدت الدراسة على منهجين هما:

١. **المنهج التحليلي**

وهو المنهج الاساس المستخدم في هذه الدراسة اذ خلاله تم وصف وتحديد المشكلة وتفكيك وتحليل الأسباب من قبل مراكز الابحاث الامريكية لقضايا دول القارة.

٢. **المنهج الوظيفي**

من خلال توضيح وظيفة مراكز الابحاث الامريكية بدورها في التأثير على السياسة الامريكية لحل القضايا ومواجهة التحديات ولاسيما القوى المنافسة على القارة.

المطلب الاول: تأثير مراكز الأبحاث للتوجهات الأمريكية اتجاه قارة إفريقيا

يمكن توضيح تأثير مراكز الأبحاث الأمريكية في السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا من خلال فهم تأثيرها في التوجهات الأمريكية في المنطقة، وموقفها وتأثيرها في السياسة الأمريكية اتجاه الدول المتنافسة في القارة الإفريقية، إذ إنّ هناك العديد من التوجهات التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية والتي كان لمراكز الأبحاث تأثيرٌ واضحٌ فيها، منها على المستوى الجيوبولتيكي ومنها على المستوى الاقتصادي، فضلًا عن التوجهات الإنسانية وهذا ما سيتم التركيز في المطالب الآتية:

أولا: على الصعيد الجيوبوليتيكي

إنّ القيمة الجيوبولتيكية للقارة الإفريقية كإقليم ودول إقليمية تمثل عاملًا مؤثرًا في توجهات الإدارة الأمريكية، فدولة إقليمية مثل نيجيريا ومنظمة إقليمية مثل (الأكواس) غرب القارة لها قيمة واقعية في تحديد كثير من المواقف الأمريكية بشأن النزاعات وحفظ السلام وتثبيت الاستقرار والنفط، ففي عام ١٩٩٦ أعلنت إدارة الرئيس كلنتون آنذاك مبادرة مسؤولية الأزمة الإفريقية ثم تعززت المبادرة بالدعوة إلى إنشاء قوات الاستجابة للأزمة الإفريقية في عام ١٩٩٧ لتنطوي الفكرتان على تقديرات سياسية وأمنية ذات مغزى جيوبوليتيكي، واعتمدت المبادرة فكرة تدريب وتجهيز قوات حفظ سلام لعدد من الدول الإفريقية،، وبذلك استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية التأثير على النزاعات الإفريقية، التي تحتل الجزء الأكبر من علاقات الدول الإفريقية فيما بينهما، والديباجة التي جاءت منها لاستقبال ردود الفعل الدولية والتعامل مع تدويلها (مجموعة باحثين ٢٠٢٠، ١٤).

وفي ظل تحقيق الهدف الاساس للولايات المتحدة الأمريكية والمتمثل بالتأكيد على حضورها وفاعليتها في كل ركن من العالم، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تدرس وتخطط وبمساعدة التقارير والدراسات الصادرة من مراكز الأبحاث؛ لأنّ تحقق ذلك بشكل عام، والقارة الإفريقية بشكل خاص، لذلك فإنّ مراجعة وجودها جيوبوليتيكياً وفاعليتها من الأمور الأساسية لديها، إذ اخذت الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما بعد احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١ بإعادة هيكلية قواتها في الخارج، والفكرة الأساسية تقوم على أنّ البيئة الجديدة لا تتلاءم مع الهيكلية الراهنة، فقد كانت إفريقيا هامشية الأهمية مقارنة مع أوروبا وشرق آسيا، لكن مع بدايات القرن الـ ٢١ بدأت القارة الإفريقية والشرق الأوسط تتمتع بأهمية جيواستراتيجية كبيرة؛ ولآنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى في قدراتها العسكرية، وعليه تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية بمقدمة قائمة الأنفاق العسكري العالمي والبالغة (١٠) دولة لعام ٢٠١٨، إذ بلغ حجم الأنفاق للولايات المتحدة الأمريكية (٦٤٩)

مليار دولار وهو ما يعادل ٣٦% من حجم الأنفاق العالمي تليها الصين، وتصدرت هذه الدراسة عن معهد أبحاث السلام الدولي (الحرة ٢٠١٩).

ووضحت فيها أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تكيف وجودها العالمي كي تعطي حقيقة تفوقها بحجم الانفاق العسكري في عملياتها تمكنها في أخذ المبادرة في حل الأزمات والحاجة إلى التدخل بغية تأمين المصالح الحيوية لها وتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط والقارة الإفريقية (عبدالحي، وليد ٢٠٠٨، ٣٤) .

إذ قدمت مراكز الأبحاث الأمريكية توصيات ذكرت بها، أنّ القارة الإفريقية بحجمها وبكياناتها السياسية المتنوعة لابد من ان يكون التعامل معها في نطاق استراتيجية امنية تقوم على العلاقات الثنائية، وينطوي هذا التصور على ثلاثة مستويات متداخلة:

أولهما: التأكيد على الدول الإقليمية ذات التأثير الأساسي على ما حولها من الدول، مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا وكينيا وأنغولا.

ثانيهما: العمل مع الدول الإفريقية التي سارت في طريق الإصلاح والسعي إلى تعزيز إمكانيتها لأنّها هي السبيل الرئيس في مواجهة التهديدات العابرة للحدود.

ثالثهما: التوجه إلى الحلفاء والمؤسسات الدولية لتدعم جهود تسوية النزاعات وعمليات حفظ السلام، وانتشار الوجود العسكري الأمريكي في القارة وحسب ما تقتضي إليه طبيعة الأهداف، لاسيما عند الدول التي تمتلك ثروات نفطية ومعدنية إذ سيكون للولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيات ووجود عسكري وبناء قواعد عسكرية لحماية مصادر الطاقة، وستعتمد التعاون العسكري والإفادة من القواعد العسكرية لبعض الدول الإفريقية في محاربة الإرهاب، وهو غطاء أصبح متداولًا عالميًا والذي يتخذ دون الاحتجاج على المخططات ذات الأبعاد العسكرية المباشرة، ولتمكين الولايات المتحدة الأمريكية من الهيمنة على إفريقيا والدفع بدولها للانخراط في التوجهات الأمريكية (مرعي ٢٠١٢، ٢٨١) .

ثانيا: على الصعيد الاقتصادي

تحتل القارة الإفريقية أهمية اقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنّ العديد من الدول الإفريقية رغبت في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وإعادة الهيكلية الاقتصادية وما ينتجه ذلك من إمكانات استثمارية هائلة، ولكن دول إفريقيا كانت على دراية كاملة بالاقتصاد الأمريكية، لأسباب عدة منها (منكاش ٢٠١٩، ١٩) :

١. إنّ التجارة والاستثمار الأمريكي كانت متجهه صوب المناطق التي تحقق اقتصاداتها نمواً مثل أوروبا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا.

٢. إنّ السياسة الاقتصادية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية انصرفت إلى إعمار أوروبا وعودتها إلى الاقتصاد العالمي.
٣. إنّ الشرق الأوسط كان مصدر الطاقة الأساس بالنسبة للغرب في وقت كانت روسيا فيه غير منفتحة على اسوق الطاقة.
٤. إنّ سياسات الإدارات الأمريكية بشأن إفريقيا غلبت عليها اعتبارات ناجمة عن طبيعة العلاقات بين القوتين العظيمتين أثناء الحرب الباردة من جهة ومن جهة أخرى وبعد الحرب الباردة، كانت القارة تشهد صراعات بينية أو حروب داخلية إفريقية، كان يخشى أنّ يكون لها انعكاسات على توازنات القوى.

لذلك اتبعت الإدارة الأمريكية عددًا من السياسات الاقتصادية لزيادة نفوذها داخل القارة يمكن إجمالها فيما يلي (منكاش ٢٠١٩، ١٩):

١. زيادة حجم المعونات المتخصصة لإفريقيا، وهو التوجه الذي بدأ مع إدارة الرئيس (جورج بوش) الذي ربط ما بين المعونات وبرامج الإصلاح الاقتصادي.
٢. إعادة رسم سياسة امريكية متجددة اتجاه القارة ذلك لما يصب في تحقيق الهدف الإنساني وهو تحقيق الصالح لاسيما الاقتصادية وتحقيق السلام والاستقرار في ظل تعزيز نفوذها في القارة، وذلك للحفاظ على موقعها كقوة عظمى.
٣. تعزيز الوجود الاقتصادي من خلال شركاتها في الأسواق، إذ يمثّل اندماج إفريقيا العالمية وتنامي روح المبادرة والابتكار على مستوى القارة فرصة غير عادية للولايات المتحدة للاستثمار في القارة وبذلك توفر الولايات المتحدة راس مال لتمويل القادة وتعزيز النمو الاقتصادي فضلًا عن توفير فرص العمل والذي يحتاج الى حركة النمو الاقتصادي مستقبلاً في القارة بشكل أوسع (صحيفة وقائع: ٢٠٢٢) .

وعليه عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاهتمام بالعديد من دول القارة الإفريقية في الجانب الاقتصادي لاسيما بعد تحذير العديد من مراكز الأبحاث الأمريكية بضرورة زيادة المصالح والاستثمارات الأمريكية في إفريقيا فمثلًا مثلت جنوب إفريقيا أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في القارة، وارتفعت صادراتها إلى الولايات المتحدة إلى ١٥.٧ مليار دولار في عام ٢٠٢١، وهو أعلى مستوى منذ ١٠ سنوات على الأقل، في حين انخفضت القيمة الإجمالية للصادرات الأمريكية إلى القارة من ٣٢.٩ مليار دولار في عام ٢٠١١ إلى ٢٦.٧ مليار دولار في عام ٢٠٢١، انخفضت الواردات من ٩٣ مليار دولار في عام ٢٠١١ إلى ٣٧.٦ مليار دولار في عام ٢٠٢١، وفقًا لمكتب الإحصاء الأمريكي (أفريكان بيزنس ٢٠٢٢) .

بالمقابل ساعدت الحكومة الأمريكية في إبرام أكثر من ٨٠٠ صفقة تجارية واستثمارية ثنائية الاتجاه عبر (٤٧) دولة إفريقية بقيمة إجمالية تقدر بأكثر من (١٨) مليار دولار في عام ٢٠٢١، وعقد القطاع الخاص الأمريكي صفقات استثمارية في إفريقيا بقيمة (٨.٦) مليار دولار، وقد بلغ إجمالي السلع والخدمات الأمريكية المتداولة مع إفريقيا في عام ٢٠٢١ حوالي ٨٣.٦ مليار دولار. وتدعم هذه الاستثمارات والبرامج المبادرات الشاملة **PGII** وازهار إفريقيا وطاقة إفريقيا (وزارة الخارجية الأمريكية ٢٠٢٢).

وخلال القمة الأمريكية الإفريقية التي عقدت في ١٣ – ١٥ كانون الاول ٢٠٢٢ أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الاتفاقيات أبرزها ما يأتي (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ٢٠٢٣):

- إتفاقية مع منظمة التجارة الإفريقية لإنشاء منطقة تجارة حرة بين واشنطن وإفريقيا.
- استخدام معادن الكونغو لصنع بطاريات السيارات الكهربائية.
- قرض بـ (٢٥) مليون لبناء أول محطة للطاقة الشمسية بالقارة.
- (١٠٠) مليون لدعم القادة الأفارقة الشباب وريادة الأعمال وتوفير دعم للنساء الإفريقيات.
- تقديم استثمارات مقدرة بنحو (٥٠٠) مليون دولار، من أجل المأسهمة في إنشاء طرق جديدة وطرق شحن في ميناء "كوتونو" ببنين.

المطلب الثاني: تأثير مراكز الأبحاث الأمريكية على القوى المتنافسة في قارة إفريقيا

فضلًا عن تغير توجهات السياسة الأمريكية اتجاه قارة إفريقيا منذ عام ١٩٨٩، إلّا أنّ الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في القارة بقيت ثابتة لم تتغير، إذ أنّها تسعى إلى (أبو العينين وآخرون ٢٠٠٦، ١١٦):

١. حماية خطوط التجارة البحرية.
٢. الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام.
٣. فتح الأسواق أمام حركة التجارة والاستثمارات الأمريكية.
٤. دعم ونشر قيم الليبرالية، لاسيما تلك الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك دعم اقتصاد السوق.

وبالمقابل تصنف القارة الإفريقية كأحدى أغنى بقاع العالم بالموارد الطبيعية والمعدنية، فالمواد الخام المهمة في الصناعات الإستراتيجية (لاسيما النووية) بالنسبة للدول الكبرى، مما جعلها نقطة جذب وصراع نفوذ وطموحات استراتيجية لقوى إقليمية ودولية مثل الصين وروسيا وعدد من الدول الأوروبية وروسيا

الاتحادية فضلًا عن وإيران وتركيا و(إسرائيل) هذا من جهة ولاعتبار المكانة التي تكتسيها إفريقيا جيوسياسيًا في ظل خريطة التحولات العالمية الجديدة من جهة أخرى ، (Lake and Christine 2006, 79) .

أولًا: القوى الدولية

هناك العديد من القوى الدولية الفاعلة في القارة الإفريقية، وفي ظل سعي كل دولة لتحقيق أهدافها ومصالحها ظهر تنافس دولي واضح بين القوى المتواجدة في القارة ولعل أبرز هذه القوى ما يأتي:

١. الصين

يمثل نهج الصين اتجاه إفريقيا تحديًا أساسيًا لمصالح الولايات المتحدة في إفريقيا، فقد عدت مراكز الأبحاث الأمريكية النفوذ الصيني المتزايد في القارة الإفريقية بأنّه يمثل تهديدًا للنفوذ الأمريكي ومصالحها في القارة، ففي تقرير لنائب وزير الخارجية خلال ادارة الرئيس جورج بوش الابن (جورج ب. زوليك) أكد بأن: " الصينيين يتصرف وكأن في وسعهم بطريقة أو بأخرى إحتجاز إمدادات الطاقة في أنحاء العالم، أو السعي إلى توجيه الأسواق بدل فتحها" (Zoellick 2005, 7).

فحسب تقرير لمؤسسة راند الأمريكية فإنّ الصين تهدف من توسعها في القارة إلى: أولًا الوصول للموارد الطبيعية، لا سيما النفط والغاز، ثانيًا تسهيل الاستثمارات في إفريقيا، وهي سوق ضخمة للسلع الصينية المصدرة، فضلًا عن جهود الصين لإعادة هيكلة اقتصادها بعيدًا عن الصناعات كثيفة العمالة، خاصة مع زيادة تكاليف العمالة في الصين، ثالثاً تريد الصين الشرعية السياسية، إذ تعتقد الحكومة الصينية أن تعزيز العلاقات الصينية الإفريقية يساعد في رفع النفوذ الدولي للصين، أخيرًا، سعت الصين إلى دور أكثر إيجابية كمأسهم في الاستقرار في المنطقة، جزئيًا للتخفيف من التهديدات المتعلقة بالأمن للمصالح الاقتصادية للصين . (Hanauer and Morrison 2014, 2)

لذلك نرى زيادة حجم الاستثمار الصيني في الخارج غير معتاد؛ لأنّ معظم الاستثمار الأجنبي الصيني المباشر (FDI) مدفوع بأهداف السياسة الخارجية والمحلية للحكومة الصينية، وليس بالأهداف التجارية للقطاع الخاص الصيني، وبالتالي، على عكس المقرضين الغربيين، فإن المقرضين الصينيين غالبًا ما يكونون على استعداد لدعم المشاريع التي أنشأتها الحكومات الإفريقية والتي من المحتمل أن لا تحقق أرباحًا على الإطلاق، وعليه زادت التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى القارة من (٧٤) مليون دولار فقط إلى (٤.٢) مليار دولار، وبالمقارنة، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي إلى إفريقيا (٢.١) مليار دولار فقط، ولذلك فإنّ الصين كانت أكبر شريك تجاري لإفريقيا منذ عام ٢٠٠٩ (Tupy and Hammond 2022, 6).

وعليه، فقد أصبح من أولويات السياسة الأمريكية هو ضمان مصالحها في القارة، لاسيما استمرار تدفق نفط القارة الإفريقية بشكل آمن وبأسعار معقولة ومنع أية قوة محلية، أو إقليمية أو دولية من التعرض لهذه المصالح، أو ان تكون منافسة لها، ولذلك فإنّ السياسة الأمريكية اتجاه قارة إفريقيا لم تعد محكومة بمصالح ايديولوجية ضيقة وإنّما أصبحت الاعتبارات والمصالح الاقتصادية هي المتحكمة في تلك السياسة، من خلال ضمان حصول الاقتصاد الأمريكي على موارد كافية من الطاقة، ولا سيما النفط بأسعار معقولة، وبصورة يمكن التعويل عليها ضمن شروط وأوضاع تدعم النمو والازدهار الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية (عراقي ٢٠١٤، ١٣٧– ١٤٤) ، أذ أشار تقرير لمجلس العلاقات الخارجية المعنون بـ (الاتجاهات العالمية ٢٠٢٥) الصادر في تشرين الثاني ٢٠٠٨، إلى أن السنوات الخمس عشرة القادمة سوف تشهد صراعًا شديدًا على مصادر الطاقة، نظراً لتغير موازين القوى العالمية، واعتماد كثير من الدول في صعودها على القوة الاقتصادية، مما دفعها لتأمين احتياجاتها من الطاقة، وذهب التقرير إلى أن الصين ستعتمد في استيراد ما يقرب من ثلثي احتياجاتها الطاقوية من الخارج، وهو ما يدفعها إلى التحرك في مناطق ذات وفرة نفطية في قارة إفريقيا، وعليه وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في الاستراتيجية الصينية (استراتيجية التوجه نحو الخارج)، أنها تمثل تحدي منهجي ومنظم لمصالح الولايات المتحدة الإستراتيجية، ولا سيما النفطية منها وأنها إذا ما تركت تكمل تغلغلها في قارة إفريقيا فأنها سوف تتحول إلى قوة عدوانية، وستعمل على إزاحة المصالح الأمريكية من تلك المنطقة الحيوية، لذا لا بد للولايات المتحدة الأمريكية من تعزيز تحالفاتها مع الدول المهمة في القارة، وزيادة انتشارها العسكري فيها (Hwang and Moses2022, 1).

كما أشارت دراسة لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في آيار للعام ٢٠٢٠ بعنوان "التنافس الاستراتيجي على قارة إفريقيا، إلى أنّ من تأثيرات الوجود الصيني في القارة إلى جانب تأثيرات اخرى إضعاف قدرة المجتمع الدولي على التأثير في بعض الدول الإفريقية ؛ وذلك بسبب لجوء تلك الدول الى الصين لتتلقى الدعمين المادي والسياسي ؛ بسبب حاجة الصين المتنامية الى الطاقة والمواد الخام، فإن لها مصالحًا كبيرة في كل من السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية، وإنّ الصين تعتمد في تغلغلها في إفريقيا إلى الاعتماد علمًا أنّ الحرب السياسية Warfre Political وهي آلية من الآليات الاستراتيجية الكبرى غير العنيفة، وتشمل هذه الآلية تقديم العون الاقتصادي والتنموي، وما تتضمن من تدريب وتجهيز وتسليح القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وتمتاز هذه الحرب مقارنة بوسائل تحقيق الاستراتيجيات الكبرى الأخرى، خاصة العسكرية باهتمامها بالأبعاد الاقتصادية الامر الذي يجعلها آلية مفضلة لبسط النفوذ، وتعمل الحرب السياسية على مدى أطول في تحقيق أهدافها، وعليه قامت الصين بإعفاء (١٠) مليار دولار من الديون الإفريقية، وفي

العام ٢٠٢٢ تنازلت الصين عن (٢٣) قرضاً بدون فوائد مقدمة إلى (١٧) دولة إفريقية وأعادت توجيه (١٠) مليارات دولار من احتياطاتها لدى صندوق النقد الدولي إلى دول في القارة (باكير ٢٠١٠، ١١٤).

وفي تقرير لمعهد بروكينجز الأمريكي بعنوان (الصين في إفريقيا: التداعيات على المنافسة والدبلوماسية الأمريكية) أشار إلى "أن فرصة الولايات المتحدة في إفريقيا في ظل تنامي النفوذ الصيني، تكمن في الانخراط والتعاون مع الصين من أجل مصالحها الوطنية الخاصة وأجندتها العالمية، مثل الأمن والحوكمة؛ لأنّ عدم إشراك الصين في إفريقيا يمكن أن يقوض أهداف الولايات المتحدة بل ويلغيها في ضوء نهج الصين، ومن المرجح أن لا يثير التعاون في القضايا إثارة الصين لأنّ الصين تعتقد أنّ الولايات المتحدة قد تطلب من بكين تحمل نصيب غير متناسب من المسؤولية الاقتصادية والسياسية. علاوة على ذلك، تشعر الصين بالقلق من أن النهج الأمريكي – الصيني والذي يقصد به (مجموعة الدولتين ويرمز له بالرمز G–2) لقضايا الأمن الأفريقي قد يؤدي إلى نفور الصداقة التقليدية للصين مع الدول الإفريقية " (Hanauer and Morrison. 2014, 3)، وأضاف التقرير بأنّ "هناك قضايا رئيسة يمكن للولايات المتحدة الأمريكية وينبغي التركيز عليها، إذ تحتاج الولايات المتحدة مطالبة الصين بتعديل سياساتها الاستثمارية والمساعدات اتجاه إفريقيا من خلال المشاورات الإفريقية في إطار الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، كما تحتاج الولايات المتحدة إلى التنسيق بشكل أفضل مع الصين بشأن تقديم المساعدة والتكنولوجيا والدعم الفني في مجالات الرعاية الصحية، والمساعدة الطبية والزراعية، علاوة على ذلك، تحتاج الولايات المتحدة إلى حشد تأثيرات قوتها السياسية والدبلوماسية الناعمة للتخفيف من التأثير السلبي للنهج التجاري للصين، أخيرًا وليس آخرًا، يجب بذل جهد تعليمي واعي لمساعدة إفريقيا على تحقيق رؤية طويلة المدى حول عواقب نموذج التنمية قصير النظر في الصين" (Olin–Ammentorp and Jane 2014, 5).

وعليه، فقد حذرت مراكز الأبحاث الأمريكية إلى أنّ النفوذ الصيني اتجاه دول القارة الإفريقية قد ينعكس سلبًا على المصالح الأمريكية في العديد من دول القارة.

٢. روسيا الاتحادية

تعّد روسيا إحدى القوى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال علاقاتها مع الدول الإفريقية، فمنذ عام ٢٠١٤، وكان القادة الأفارقة متقبلين لهذه المبادرات نتيجة تزايد المخاوف بشأن الهيمنة الصينية المتزايدة، وتقليص الولايات المتحدة (الولايات المتحدة) واهتمامهم بتنويع الشركاء التجاريين والأمنيين، إذ تبني روسيا هذه العلاقات من خلال الاعتماد على إرث دعم الاتحاد السوفيتي لحركات التحرير المناهضة للاستعمار، وتركز على تعزيز التعاون الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي.

فقد أشار جوزيف سيجل (Joseph Siegle) الباحث في مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية في معهد بروكينجز إلى أنّ "روسيا تسعى بقوة إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية في إفريقيا وتأمين موطئ قدم في شرق البحر الأبيض المتوسط، والحصول على منفذ بحري في البحر الأحمر، وتوسيع فرص استخراج الموارد الطبيعية، وإزاحة النفوذ الغربي، وتعزيز بدائل للديمقراطية كمعيار إقليمي" (باتشينسكا ٢٠٢٠، ٢)، وبالتالي، فإن إفريقيا هي مسرح للمصالح الجيوستراتيجية لروسيا وليست وجهة بحد ذاتها وهو منظور ينعكس في الوسائل التي تستخدمها روسيا، على عكس معظم الشركاء الخارجيين الرئيسيين، لا تستثمر روسيا سيطرتها بشكل واسع في السيطرة على الحكم في القارة على سبيل المثال، الاستثمار الاقتصادي والتجارة والمساعدة الأمنية(*)، بدلاً من ذلك، تعتمد روسيا على سلسلة من الإجراءات غير المتكافئة وغالبًا ما تكون خارجة عن القانون لتأثير المرتزقة، وصفقات الأسلحة مقابل الموارد، والعقود المبهمة، والتدخل في الانتخابات، والمعلومات المضللة (Siegle 2022, 3-4).

وفي عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١ استفادت موسكو من الفرص في منطقة الساحل، فقد احتضنت الأنظمة العسكرية في كل من مالي وبوركينا فاسو، وقدّمت لها المساعدة الأمنية، والدعم الدبلوماسي، ودعم العمليات الإعلامية، ووصل مستشارون عسكريون روس إلى مالي أواخر عام ٢٠٢١ بعد الانقلاب العسكري الثاني في البلاد، من خلال مجموعة فاغنر، كما زودت موسكو البلاد بأربعمائة فرد من المرتزقة لمحاربة الجماعات المسلحة، وفي منتصف عام ٢٠٢٢، سلمت شحنات أسلحة، مع ذلك، يستمر الوضع الأمني في مالي في التدهور (Stronski 2023, 9) .

ففي تقرير للباحث بول سترونسكي في مركز كارنيغي عام ٢٠٢٣ أشار إلى أن واشنطن وشركاؤها أمام خيارات صعبة في منطقة الساحل يتعين عليهم اتخاذها، فإدارة بايدن فضلًا عن خطابها، إلا أنها تبدو غير مستعدة وغير قادرة على إخراج روسيا من المنطقة، فقد فشلت الأدوات القديمة، مثل عملية مكافحة الإرهاب الفرنسية، وفي الوقت الحالي، فإن للولايات المتحدة الأمريكية وجودًا عسكريًا متواضعًا في دول من بينها جيبوتي وكينيا، والنيجر، إذ لعبت الطائرات الأمريكية بدون طيار والأصول الاستخباراتية دورًا مهمًا في عمليات مكافحة الإرهاب الإقليمية، لكن هناك رغبة قليلة في أنّ يزداد التواجد العسكري الأمريكي في القارة أكثر من ذلك، ويرى بول بأن "القضية الأكثر أهمية بالنسبة لسكان المنطقة ليست روسيا، بل الرغبة في تحسين الظروف الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، قد تقدم مجموعة فاغنر حلاً سهلاً وتساعد الأنظمة الفردية على تعزيز سلطتها، ومع ذلك، فإنّ معالجة الأسباب الحقيقية لعدم الاستقرار الإقليمي – الحكم السيئ،

والمعاناة الإنسانية، والآثار المدمرة لتغير المناخ، والجماعات الجهادية المسلحة – تتطلب حلًا متعدد الأطراف مزودًا بالموارد الجيدة. يجب أيضًا أن يكون تعزيز صمود الدول المجاورة لإدارة آثار عدم الاستقرار المنتشر باستمرار أولوية، بما في ذلك توفير المزيد من الدعم الدبلوماسي والفني لتيسير الأمور الاقتصادية لدول غرب إفريقيا للعودة إلى الحكم المدني في مالي وبوركينا فاسو" (Stronski 2023, 6) .

وهكذا اسهمت تحذيرات الكتاب والمفكرين في مراكز الأبحاث الأمريكية في سعي واشنطن للعمل مع الدول الإفريقية المناهضة للوجود الروسي، رغبة منها في حماية مصالحها من التواجد الروسي في دول المنطقة.

ثانيًا: القوى الإقليمية

تمثل إيران وتركيا و(إسرائيل) أبرز القوى الإقليمية المتنافسة في القارة الإفريقية، وكل واحدة من هذه الدول تسعى لتحقيق أهدافها ومصالحها في ظل الوجود الأمريكي، وهنا كان لمراكز الأبحاث دوراً في توجيه السياسة الأمريكية اتجاه هذه الدول، وهو ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

١. إيران

سعت إيران في سياستها الخارجية اتجاه إفريقيا إلى العمل على تحقيق مصالحها، وتوسيع نفوذها في العديد من دول القارة الإفريقية، إذ أسهم التواجد الإيراني في مضيق باب المندب بفتح المجال أمامها لمد نفوذها على أهم المضايق في العالم، وهما مضيقا باب المندب وهرمز، كما فتح المجال أمام التواجد الفعال في مياه البحر الأحمر (ماثاي ٢٠١٤، ٢٤٥).

فمنذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ أصبحت إفريقيا قارة جذابة للجمهورية الإسلامية، فهي ترى في هذه المنطقة مجالًا واسعًا وخصبًا للأنشطة السياسية والعسكرية والاقتصادية، لاسيما البلدان المطلة على ساحل البحر الأحمر، إذ تنظر إيران إلى القارة الإفريقية على أنّها منطقة مهمة للنفوذ والقوى ضد الدول والقوى المنافسة لها، فضلًا عن مواجهة النفوذ الغربي – لا سيما الولايات المتحدة – داخل إفريقيا، والعمل مع العناصر التي تعارض الاستعمار وتسعى لرسم مسار أكثر استقلالية .

فضلًا عن ميل المسؤولين الإيرانيين (مثل المدير العام للشؤون الإفريقية في وزارة الخارجية الإيرانية) إلى تقديم علاقات إيران القوية المفترضة مع الدول الإفريقية كبديل لعلاقاتها السيئة مع الاتحاد الأوروبي وافتقارها للعلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، الّا أنّ وجود ايران ونفوذها في المنطقة قليل بالمقارنة مع الدول المنافسة لها، إذ تمتلك ايران اقل من ٢٠ سفارة في إفريقيا، ويؤكد الوجود الدبلوماسي المحدود لإيران على

افتقارها إلى رؤية لتطوير علاقات إفريقية شاملة للتعويض عن عزلتها في أماكن أخرى، كما تسعى ايران لإقامة علاقات مع أي دولة إفريقية وتكريس الدعم لدول إفريقية عدة للبرنامج النووي الإيراني عبر تعزيز العلاقات معها مثل أوغندا وموريتانيا وارتيريا وناميبيا (مرزوقي ٢٠١٤، ٧٠).

إنّ ضعف التواجد الدبلوماسي الايراني ليس السبب الوحيد لكونها ذات تأثير أقل من باقي القوى المتنافسة في قارة إفريقيا، بل يُنظر إلى إيران من قبل العديد من الحكومات في إفريقيا على أنّها جهة قد ترغب في زعزعة استقرارها نتيجة لتقاطع مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الفاعلة فضلًا عن جهودها لتصدير نسختها المفضلة من الإسلام السياسي – مما يجعلها تشك في نوايا إيران وتحجم عن تبنيها كشريك موثوق به (Lob 2022, 5) .

فضلًا عن ذلك سعت ايران إلى محاولة توسيع علاقاتها بالعديد من دول القارة الإفريقية، فمثلًا أشار الرئيس الإيراني الأسبق (حسن روحاني) في تصريحاته وخطبه مرارًا وتكرارًا إلى إفريقيا باعتبارها "أولوية قصوى" ودعا إلى تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مما انعكس على مستويات التجارة الإيرانية مع القارة، ففي العام ٢٠١٤ وصلت تجارة إيران مع إفريقيا كنسبة مئوية من إجمالي تجارتها بنسبة ٠,١٩% في العام ٢٠١٥ ولم تتجاوز نسبة ١%، بعد ان كانت في عهد الرئيس السابق، محمود أحمدي نجاد بنسبة ٤.٥٤% ، قبل أنّ ينخفض الى ٠.٣١% ؛ ويعود سبب هذا الانخفاض الى فرض الدول الغربية عقوبات صارمة على قطاعي النفط والبنوك في الجمهورية الإسلامية بسبب برنامجها النووي (Lob 2022, 4) .

وبعد تولي الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي منصبه في ٢٠٢١، تعهد بمتابعة "التنمية الشاملة للعلاقات مع الدول الإفريقية" وصوّر إيران على أنها "شريك حقيقي" لإفريقيا، بعد عام واحد أعلن روح الله لطيف، نائب رئيس نادي التجارة الإيراني الأفريقي، أنّ التجارة بين إيران وإفريقيا قد زادت بنسبة ٣٩% في العام ٢٠٢٢، وكان شركاء الاستيراد الأساسيون لإيران في إفريقيا هم تنزانيا وكينيا وجنوب إفريقيا، بينما كان شركاء التصدير الرئيسيون لإيران جنوب إفريقيا وموزمبيق والسودان، فضلًا عن أنّ تجارة إيران مع إفريقيا تقدر بقيمة ١.٠٥٦ مليار دولار خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٢؛ الّا أنّها لا تزال ضعيفة أمام العلاقات التجارية للقوى الأخرى، مع ذلك فإنّ نمو العلاقات التجارية الإيرانية في القارة، يعكس التزام إيران بتوسيع علاقاتها وسياستها اتجاه الدول الإفريقية (Ramani 2022, 1).

وعلى هذا الأساس، بدأت مراكز الأبحاث الأمريكية تعمل على تقديم توصيات للإدارات الأمريكية بضرورة الحد من تزايد النفوذ الإيراني في القارة الإفريقية ففي تقرير لـ "داني سيترينوفيتش" أشار إلى إنّ أحد المجالات التي تتجاهلها كلتا الإدارتين (إدارة باراك اوباما – ودونالد ترامب) تمامًا هو نفوذ إيران المتزايد في

القارة والحاجة إلى صياغة سياسة من شأنها الحد من حريتها في العمل داخل إفريقيا، وهناك حاجة لإيلاء اهتمام وثيق بالمؤامرات التي تم الكشف عنها في عدة دول إفريقية بعد اغتيال قائد فيلق القدس قاسم سليماني، إذ تم الكشف عن خطط عدة سعت فيها إيران للإضرار بمصالح أمريكية أو (إسرائيلية) في إفريقيا، ومن أجل حماية حلفائها في إفريقيا والحفاظ على مصالحها في القارة، لا يمكن لإدارة الرئيس الأمريكي بايدن التركيز فقط على الوجود المتزايد للصين وروسيا، كما يتعين عليها أنّ تنظر في ترسيخ موطئ قدم طهران في إفريقيا، وهو تحدٍ متزايد لسياسة الولايات المتحدة في القارة، يجب على الإدارة أن تعد خطة عمل منظمة بالتعاون مع الدول الإفريقية – وربما دول الخليج – المنزعجة للغاية من التوسع الإيراني، والهدف من ذلك هو تقليص النفوذ الإيراني في إفريقيا ومنع إيران من استخدام الدول الإفريقية لتحقيق مصالحها (Citrinowicz 2023, 4).

٢. تركيا

تعود العلاقات التركية الإفريقية إلى زمن الدولة العثمانية، إلّا أنّ العلاقات الحديثة ترجع إلى عام ١٩٩٨عندما أعدت تركيا ما يسمى بـ "خطة الانفتاح على إفريقيا"، وفي عام ٢٠٠٣ أعدت تركيا ما يسمى بـ" استراتيجية تطوير العلاقات الاقتصادية للدول الإفريقية"، وبعد عامين تحديداً في آذار ٢٠٠٥ قام رئيس الوزراء التركي آنذاك (رجب طيب أردوغان) بزيارة رسمية إلى جنوب الصحراء الإفريقية، وفي عام ٢٠٠٨ حصلت تركيا على عضوية بنك التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقي، كما استضافت في آيلول ٢٠٠٨، "قمة التعاون الأفريقي – التركي"، ويمكن النظر إلى الانخراط التركي المتزايد في القارة الإفريقية بوصفه جزءًا من رؤية تركيا الجديدة لنفسها بأنها دولة مركزية وفاعل إقليمي ذات سياسة خارجية معقدة ومتشابكة الأبعاد في إطار نظرية العمق الاستراتيجي التي تعد المحرك الأبرز للسياسة التركية والتي تقوم فلسفتها الرئيسية إلى أنّ تركيا دولة متعددة الأحواض القارية؛ مما يمنحها عمقًا استراتيجيًا في القارة الإفريقية (محمد ٢٠١٨، ١١٢)، إلى جانب ذلك، أصبحت شريكًا استراتيجيًا في العام ٢٠٠٨ مع أول قمة تركية إفريقية لها في اسطنبول، وكانت النقاط المحورية في قمة اسطنبول "مستقبل مشترك" و"تعاون" و"تضامن" بين الأطراف المشاركة، علاوة على ذلك اتفقت كل من تركيا والشركاء الأفارقة على تنفيذ برنامج عمل ملموس يقوم على المساواة والاحترام المتبادل والمنافع المتبادلة، وقدمت تركيا مساعدات عديدة لدول إفريقيا جنوب الصحراء، بلغت (٧٨٢,٧) مليون دولار في ٢٠١٣ وقدمت ما يقرب (٣,٣) مليار دولار كمنح ومساعدات في عمليات الإغاثة في إفريقيا في العام ٢٠١٤ مما جعلها ثالث أكبر داعم للإغاثة آنذاك في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، كما عقدت القمة الثانية بين تركيا والدول الإفريقية في عاصمة غينيا الاستوائية مالابو في عام ٢٠١٤ وفقًا

لآلية متابعة إعلان اسطنبول، والتي حددت عقد القمم كل ثلاث سنوات ومؤتمرات مراجعة وزارية كل ثلاث سنوات، في مالابو، وافق المشاركون على خطة التنفيذ المشتركة (Dahir, Abdinor 2021, 28).

وجاءت زيارة الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) في شباط ٢٠١٦ إلى غانا ونيجيريا وغينيا ضمن سياسة تعميق العلاقة الاستراتيجية مع الدول الإفريقية، إذ تم توقيع اتفاقيات عدة في مجالات مختلفة (Dahir, Abdinor 2021, 28) .

كما ارتفع عدد السفارات التركية في القارة الإفريقية إلى (٤٣) في العام ٢٠٢٠، وحجم التجارة من (٥.٤) مليار إلى (٢٥.٣) مليار في العام ٢٠٢٠، ففي ١٣تشرين الاول٢٠٢٣ وأعلن الرئيس التركي رجب طيب اردوغان في المنتدى التجاري والاقتصادي بين تركيا وإفريقيا، هدفنا هو الوصول إلى أول (٥٠) مليار دولار ثم (٧٥) مليار دولار في تجارة التجزئة ، وفي المدة ما بين ١٦–١٨ كانون الأول من عام ٢٠٢١ عقدت القمة التركية الإفريقية الثالثة، ومع ذلك فإن سياسة تركيا اتجاه إفريقيا لا تقتصر على مؤتمرات القمة الدورية، بل تلعب الزيارات الرسمية للدول الإفريقية دورًا مهمًا في تطوير تعاون تركيا مع إفريقيا أيضًا، في هذا الصدد، قام الرئيس التركي أردوغان بزيارة (٣٠) دولة إفريقية مختلفة، بما في ذلك الصومال التي مزقتها الحرب، مرتين في السنوات الـ ١٥ الماضية، ويعّد هذا عادةً رقمًا قياسيًا لزعيم غير أفريقي، وبعد انقطاع دام عامين بسبب وباء فيروس كورونا، بدأ جولته الإفريقية مرة أخرى من أنغولا وتوغو ونيجيريا في أكتوبر ٢٠٢١(Dahir, Abdinor 2021, 28)، وفي ١٧ –٢١ تشرين الأول ٢٠٢١، قام الرئيس التركي بزيارة أنغولا ونيجيريا وتوغو، وعند عودته، افتتح منتدى الأعمال والاقتصاد التركي الأفريقي الثالث في اسطنبول، والذي عقد بحضور العديد من الوزراء الأتراك ومئات عدة من المسؤولين الأفارقة من (٤١) دولة (Bozdemir 2021).

كما امتد مشروع تركيا في القارة إلى التعاون الأمني والعسكري، إذ تنفذ القوات المسلحة التركية (TSK) برامج تدريب للأفراد المسلحين في ليبيا والصومال، بينما انضمت القوات التركية إلى بعثات حفظ السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي، وكان من أعظم إنجازات تركيا في مجال بناء السلام والأمن بناء مركز تدريب عسكري يسمى TURKSOM في مقديشو مقابل (٥٠) مليون دولار من أجل تدريب الجيش الوطني الصومالي إلى جانب قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) التي تقاتل حركة الشباب الصومالية وبحسب سفير تركيا في مقديشو تم تدريب أكثر من (١٥٠٠٠) جندي عسكري صومالي على أيدي عسكريين أتراك، وأعلنت تركيا دعمها بمبلغ (٥) ملايين دولار لقوة الساحل G5 المكونة من(٥) دول تكافح الإرهاب والاتجار في منطقة الساحل، وقعت G5 وتركيا صفقة دفاعية في اسطنبول خلال

معرض صناعة الدفاع الدولي التركي، وعّد اوروغان ان التعاون الوثيق مع إفريقيا خلال مدة رئاسته فرصة اقتصادية جديدة في نمو الاقتصاد التركي الذي يبحث عن أسواق جديدة ولا سيما دول القارة (Bozdemir 2021) .

وعلى هذا الأساس بدأت مراكز الأبحاث الأمريكية دراسة السياسة التركية اتجاه إفريقيا، ومدى تأثير تلك السياسة على المصالح الأمريكية، مما أسُهم في اهتمام صانع القرار الأمريكي بالقارة الإفريقية ففي تقرير لـ إريك إيدلمان وتشارلز والد أكدا في تقرير نشر من قبل المعهد اليهودي للأمن القومي الأمريكي على انّ التدخل التركي الأخير في المنطقة لاسيما في ليبيا يؤدي إلى تكثيف المنافسة الإقليمية على الطاقة التي تهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة، ونتيجة لتصاعد القتال في الدولة الواقعة على البحر المتوسط ، أشار التقرير إلى أنّ الولايات المتحدة تحتاج بشكل عاجل إلى الاضطلاع بدور قيادي طال انتظاره لإنهاء الصراع المتصاعد أو التخفيف من حدته، وإحباط النفوذ التركي في هذه الدول الغنية بالطاقة ولا سيما في ليبيا ذات الموقع الاستراتيجي المهم (Eric Edelman and Gen 2020, 4).

الخاتمة:

ان قيام مراكز الأبحاث الامريكية لرسم السياسه الامريكية في اتباع استراتيجية مدروسه لمواجهة التحديات التى تواجه دول القارة الافريقية التي تضمن تحقيق مصالحها العليا وضح ذلك تأثيرها لكل قضايا دول القارة.

اذ نجحت مراكز الأبحاث الامريكية في بيان سياسات القوى الاقليمية والدولية اتجاه القارة ومدى انعكاس تلك السياسات على المصالح الامريكية في افريقيا، مما ادى بصانع القرار الامريكي الى العمل للحد من نفوذ القوى المتنافسة للسياسة الامريكية، فضلاً عن ذلك دعم القوى الحليفة لها، واتخاذ الوسائل الممكنه ،ولاسيما الانسانية وحل النزاعات كأساس للسيطرة الامريكية على القارة والوقوف امام القوى المنافسة واولها الصين

المصادر باللغة العربية:

١. أبو العينين، محمود وآخرون. ٢٠٠٦. التقرير الاستراتيجي الأفريقي (٢٠٠٦- ٢٠٠٧). القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية.
٢. أفريكان بيزنس. ٢٠٢٢. *لتجارة الأمريكية مع أفريقيا في تراجع، لكن المساعدات تظل مستقرة*. ٣٠ نوفمبر. https://african.business.com .
٣. الحرة. ٢٠١٩. *الانفاق العسكري العالمي اكثر من ١٠ دول*. ٢٩ نيسان. https://www.alhurra.com/choice-alhurra/20 .
٤. باتشينسكا، أغنيسكا. ٢٠٢٠. "روسيا في أفريقيا: هل تعود المنافسة بين القوى العظمى إلى القارة؟ الألمانية." (معهد التنمية الألماني، ورقة موجزة ١٥) ص. ٢.

٥. باكير، علي حسين. ٢٠١٠. *والتنافس الجيو - استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة ديبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات*. بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات.
٦. صحيفة وقائع:. ٢٠٢٢. *الشراكة بين الولايات المتحدة وأفريقيا في تعزيز التجارة والاستثمار المتبادل في أفريقيا، البيت الأبيض*. ١٤ ديسمبر/كانون الأول. https://www.whitehouse.gov .
٧. عبدالحي، وليد . ٢٠٠٨. *العرب وإفريقيا في عصر التحولات الدولية*. القاهرة: الكتاب العربي للنشر.
٨. عراقي، محمود. ٢٠١٤. "الوجود الصيني في إفريقيا: رؤية تحليلية للعلاقات الصينية – الإفريقية." *مجلة آفاق إفريقية* المجلد ١٢ (العدد ٤١): ص١٣٧- ١٤٤.
٩. ماثاي، وانغاري. ٢٠١٤. "إفريقيا والتحدي، ترجمة: أشرف محمد كيلاني، عالم المعرفة." *المجلس الوطني للثقافة، والفنون والآداب* (العدد ٤١٠): ص٢٤٥.
١٠. مجموعة باحثين. ٢٠٢٠. *التحولات الدولية اتجاه القارة الإفريقية*. المانيا.
١١. محمد، شريفة فاضل. ٢٠١٨. "التنافس الدولي وتأثيره على العلاقات العربية الإفريقية (٢٠١٠-٢٠١٧)." *مجلة السياسة والاقتصاد* (كلية السياسة والاقتصاد، جامعه الكويت) (العدد الأول): ص١١٢.
١٢. مرزوقي، عائشة. ٢٠١٤. *سياسات إيران الخارجية بين عهدي محمد خاتمي واحمدي نجاد: التمايزات والتوافقات*. رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة الشيخ العربي التبسي- تبسة، ص٧٠.
١٣. مرعي، نجلاء. ٢٠١٢. *النفط والدماء الاستراتيجية الأمريكية اتجاه إفريقيا*. القاهرة: المركز العربي للدراسات.
١٤. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. ٢٠٢٣. "تحديات ماثلة: هل تعيد قمة واشنطن تعزيز الدور الأمريكي في إفريقيا؟" (العدد ١٧٢٢): ص٢-٣.
١٥. منكاش، زينب عبدالله. ٢٠١٩. "الاطماع الأمريكية في القارة الإفريقية." *مجلة السياسة الدولية ، الجامعة المستنصرية* (٣): ص١٩.
١٦. وزارة الخارجية الأمريكية. ٢٠٢٢. *مستند حقائق، الشراكة بين الولايات المتحدة وإفريقيا في تعزيز التجارة والاستثمار في اتجاهين في إفريقيا*. ١٤ كانون الأول. https://www.state.gov/translations/arabic .

المصادر باللغة الاتكليزية :

1. Abul -Enein, Mahmoud et al. 2006. altaqrir aliastiratijiu al'afriqiu (2006- 2007) [African Strategic Report (2006-2007)]. Cairo: Institute for African Research and Studies.
2. African Business. 2022.'' US trade with Africa is declining, but aid remains stable''. November 30. https://african.business.com .
3. Free. 2019. "Global military spending by more than 10 countries". April 29. https://www.alhurra.com/choice-alhurra/20.
4. Baczynska, Agnieszka. 2020. "Russia in Africa: Will Great Power Competition Return to the Continent? German." (German Development Institute, Briefing Paper 15) p. 2.
5. Bakir, Ali Hussein. 2010. waltanafus aljiw - astiratijiun lilquaa alkubraa ealaa mawarid altaaqat diblumasiat alsiyn alnaftiat al'abead walaineikasati. [*The geostrategic competition of the major powers over energy resources, China's oil diplomacy, dimensions and implications*]. Beirut: Dar Al-Manhal Lebanese Studies.
6. Fact Sheet:. 2022. "US-Africa Partnership to Promote Mutual Trade and Investment in Africa", The White House. December 14. https://www.whitehouse.gov.
7. Abdel-Hay, Walid. 2008. *alearab wa'iifriqia fi easr altahawulat alduwliati* [*Arabs and Africa in the era of international transformations*]. Cairo: Arab Book Publishing.
8. Iraqi, Mahmoud. 2014. "The Chinese presence in Africa: an analytical vision of Chinese-African relations." *African Horizons Journal*, Volume 12 (Issue 41): pp. 137-144.
9. Maathai, Wangari. 2014. "Africa and the Challenge, Translated by: Ashraf Muhammad Kilani, The World of Knowledge." National Council for Culture, Arts and Letters (Issue 410): p. 245.
10. A group of researchers. 2020. International transformations towards the African continent. Germany.

11. Muhammad, Sharifa Fadel. 2018. "International Competition and its Impact on Arab-African Relations (2010-2017)." *Journal of Politics and Economics* (Faculty of Politics and Economics, Kuwait University) (first issue): p. 112.
12. Marzouki, Aisha. 2014. "Iran's foreign policies between the eras of Muhammad Khatami and Ahmadinejad: distinctions and compatibility". Master's thesis, Faculty of Law and Political Sciences, Algeria: Sheikh Al-Arabi Tebessi University - Tebessa, p. 70.
13. Marhi, Naglaa. 2012. *alnaft waldima' alastiratijiat al'amrikiat aitijah 'iifriqia* [*Oil and blood, the American strategy towards Africa*]. Cairo: Arab Center for Studies.
14. Future Center for Advanced Research and Studies. 2023. "Challenges Remaining: Will the Washington Summit Re-strengthen the American Role in Africa?" (Issue 1722): pp. 2-3.
15. Menkash, Zainab Abdullah. 2019. "American ambitions in the African continent." Journal of International Politics, Al-Mustansiriya University (3): p. 19.
16. US Department of State. 2022. "Fact Sheet, U.S.-Africa Partnership in Promoting Two-Way Trade and Investment in Africa". December 14. https://www.state.gov/translations/arabic.
17. Bozdemir, Michel. 2021. "Wie die Türkei zu einem wichtigen neuen Akteur in Afrika wurde." *Das Journal von Afrika.* https://lejournaldelafrique.com/de/Wi.
18. Citrinowicz, Danny. 2023. *when it comes to great power competition in Africa, one competitor is missing: Iran.* Washington: Atlantic Council.
19. Dahir, Abdinor. 2021. "The Turkey-Africa Bromance: Key Drivers, Agency, and Prospects." *Insight Turkey Journal* Vol. 23 (No. 4): p. 28.
20. Eric Edelman , Amb. and Gen Charles. 2020. *America Must Act in Libya Against Turkey, RUSSIA.* Washington: Jewish Institute for National Security of America.
21. Hanauer ,Larry and Morrison, Lyle J. . 2014. "China in Africa Implications of a Deepening Relationship." *RAND Corporation* p2.
22. Hwang, Jyhjong and Moses, Oyintarelado (Tarela). 2022. *China's Interest-Free Loans to Africa.* Global Development Policy Center.
23. Lake ،Anthony and Christine.W, . 2006. *More than humanitarian: A strategic U.S, approach toward Africa,: report of an indenpedent task.* New York: forcecouncilon foreign policy, p79.
24. Lob, Eric. 2022. *Iran-Africa relations under Raisi: Salvaging ties with the continent.* Washington: Middle East Institute.
25. Olin-Ammentorp, Yun Sun & Jane. 2014. *The US and China in Africa: Competition or Cooperation.* Washington: The Brookings Institutions.
26. Ramani, Samuel. 2022. *Eying Influence in Africa, Iran Is Its Own Worst Enemy.* Washington: Gulf International Forum.
27. Siegle, Joseph. 2022. *The future of Russia-Africa Relations.* Washington: The Brookings Institutions.
28. Stronski, Paul. 2023. *Russia's Growing Footprint in Africa's Sahel Region,, , ,.* Washington: Carnegie Endowment for International Peace.
29. Tupy ,Marian L. and Hammond, Alexander. 2022. *U.S. Policy toward Sub- Saharan Africa.* Washington: CATO Institute.
30. Zoellick, Robert B. 2005. "Whither China: From Membership to Responsibility? Remarks to National Committee on U.S.-China Relations." *Archive* p7.